*الأحكام الكلِّيَّة للفاعل ونائبه*

*بحث في النحو*

*إعداد/ محمد سعد حسن*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*mohamad.saad@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الأحكام الكلِّيَّة للفاعل ونائبه.***

*الكلمات المفتاحية: الأحكام، التوجيه، المفعول به.*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس الأحكام الكلِّيَّة للفاعل ونائبه، اذا* حدث أنَّ اختصم الرجلان، واقتتل الرجلان، وتقابل الرجلان، وتعاونت الدولتان. وأمثال هذا كثيرة جدًّا الأفعال التي لا تحدث إلا من اثنين من طائفتين، تقاتل زيد وعمرو، قاتل زيد عمرو. هكذا حتى في المفعول به يكون فاعلًا في المعنى. لكن اقتتل زيد وعمرو معناها: حاول كل منهما أن يقتل صاحبه، إذن الاقتتال حدث من طائفتين، أو حدث من اثنين؛ فالفاعل لأنه لا يتعدّد، الأول سيكون فاعلًا مرفوعًا، والثاني سيكون معطوفًا*.*

1. *المقالة*

الرفع من الأحكام السبعة أو الثمانية:

أول ما تطالعه وأنت تصافح كتب النحو: أن من العلماء من عدّ أحكام الفاعل وما ينوب عنه سبعة، ومنهم من عدّها ثمانية، فالصبّان في الجزء الثاني من حاشيته، بجانب (شرح الأشموني) يقول معقّبًا على قول الأشموني: وهي سبعة بحسب ما ذكره المصنف -أي: ابن مالك- والشارح، لكن من أحكامه ما لم يذكراه. أي: أن الصّبّان سوف يضيف حكمًا ثامنًا، وهو وحدة الفاعل، بمعنى: أنه لا يتعدّد، كأنك تقول: من أحكام الفاعل: أنه موحّد، بمعنى: أنه لا يتعدّد. قال الصبان: فالفاعل في نحو: "اختصم زيد وعمرو". المجموع إذ هو المسند إليه؛ فلا تعدّد إلا في أجزائه، لكن لمّا لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب؛ جُعل في أجزائه.

هذا الذي أثاره الصبان كان هناك من الأساليب ما هو أسهل من ذلك، معنى أنه لا يتعدّد، أي: كالخبر في تعدده مثل قوله تعالى: {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} [البروج: 15، 16]، وكذلك تتعدّد الصفة وما في معناها: طويل، قصير، شاعر، تاجر، والموصوف واحد؛ إلا أن الفاعل لا يتعدّد، وما ذكره من المثال هو المعروف في باب المفعول معه؛ بالفعل الذي لا يحدث إلا من اثنين. بمعنى: أن هناك أفعالًا مثل: كتب وقدم ومضى، إذا قلت: مضى القائدُ والجيشُ يقولون: يمكن أن يمضي القائد وحده، ويمكن أن يمضي الجيشُ وحده، ويمكن أن يمضيا معًا. وعلى هذا يمكن أن تقول: مضى القائدُ والجيشُ بالعطف، ويمكن أن تقول: مضى القائدُ والجيشَ على أنه مفعول معه منصوب.

لكن هناك فعل يتصوّر حدوثه من فاعله ولا يتصوّر مما بعد الواو، كالمثال الذي ذكره ابن هشام: "سرتُ والنيل". أنت تسير، لكن أن يسير النيل معك، هذا أمر لا يتقبل؛ لذلك لا يكون فيه إلا النصب، تقول: سرت والنيلَ على أنه مفعول معه منصوب، ومن الأفعال ما لا يحدث إلا من اثنين، هذا الفعل الذي ذكره الصبان من هذه الأفعال: "اختصم زيدٌ وعمرو"، حدث الخصام من زيد ومن عمرو؛ لذلك قال: "المجموع"، فمعنى قوله: "المجموع": أن الفعل حدث من الرجلين؛ فالفاعل في الحقيقة زيد وعمرو، لكنه من حيث الصنعة والإعراب "اختصم" فعل ماض، و"زيد" فاعل مرفوع علامة رفعه الضمة الظاهرة، والواو عاطفة، و"عمرو" معطوف مرفوع بالضمة الظاهرة، مع أنه فاعل في المعنى كما قال الصبان.

يعني: حدث أنَّ اختصم الرجلان، واقتتل الرجلان، وتقابل الرجلان، وتعاونت الدولتان. وأمثال هذا كثيرة جدًّا الأفعال التي لا تحدث إلا من اثنين من طائفتين، تقاتل زيد وعمرو، قاتل زيد عمرو. هكذا حتى في المفعول به يكون فاعلًا في المعنى. لكن اقتتل زيد وعمرو معناها: حاول كل منهما أن يقتل صاحبه، إذن الاقتتال حدث من طائفتين، أو حدث من اثنين؛ فالفاعل لأنه لا يتعدّد، الأول سيكون فاعلًا مرفوعًا، والثاني سيكون معطوفًا.

وفي باب: العطف، أنَّ هناك حرف يُجمع، والحرف الذي يُجمع كالواو، جمعت عمرو وزيدًا في الفعل "اختصم"؛ فكأنَّ هناك الشراكة أو الشركة قد حدثت من زيد ومن عمرو في الاختصام، فلا يتنافى العطف مع الفاعلية في المعنى، هكذا قال الصبان.

لكنه قال: وأما قوله: "فتلقفتها". رجلٌ رجلٌ قال: فالأصل: "فتلقفها الناس رجلًا رجلًا". فحذف الفاعل وأُقيم الحال مقامه، أي: أن الحال حلّت محلّ الفاعل "الناس" بعد حذفه، وهذه المسألة لا شك في حاجة إلى مناقشة أقول لك: معنى قول الصبان: لا يتعدّد -كما بيّنّا- أنَّ الفاعل يكون: زيد. في: اختصم زيدٌ، وأما عمرو فمعطوف، مع أن عمروًا حدث منه الفعل كزيد، وهو ما عبّر عنه النحاة في باب المفعول معه بالفعل الذي لا يحدث إلا من اثنين.

وأما قوله: "فتلقفها رجل رجل". فالتوجيه: أنك تعرب "رجل" الأولى: فاعل، وتعرب "رجل" الثانية معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والعاطف محذوف -أي: حرف العطف محذوف- كأنك قلت: فتقلفها رجل ورجل ورجل؛ وهكذا فحذف حرف العطف. فرجل الثانية عبارة عن معطوف مرفوع، كما كان عمرو معطوفًا مرفوعًا، والعطف يقتضي المشاركة في الفعل.

إذن الحكم الثامن الذي عاد بنا إلى درس المفعول معه هو: أنه وحده، ومعنى أنه وحده: أنه لا يتعدّد. وهذا حكم أشار إليه الصبان وذكره، لكن بقيت الأحكام الثمانية، وسنذكرها على سبيل الإجمال، ونناقش منها ما يحتاج إلى مناقشة:

الحكم الأول: أنَّ الفاعل عُمدة، قال أبو البقاء: "أنه لازم"، يعني: ثابت لا يحذف، وقد نسب الحذف إلى الكسائي، وهذا افتراء عليه، فهو لم يقل بحذف الفاعل، ويبدو أنَّ لبسًا قد حدث، وذلك في نحو قوله تعالى: {ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ} [القيامة: 26، 27] فليس ها هنا فاعل، "بلغ": فعل ماض، و"التاء": تاء التأنيث، والفاعل حذف للعلم به، بلغت النفس التراقي أو الروح، والعرب تقول: أمطرت وتسكت، ولا داعي إلى أن يقولوا: السماء؛ جريًا على القاعدة: "حذف ما يُعلم جائز".

فلم يقل الكسائي، وهو إمام أهل الكوفة بأن الفاعل يُحذف، وهذا متفق عليه عند الجميع، عند الكسائي، وعند سيبويه، وعند قطرب، وعند الفراء؛ لأنه بهذا الحذف جاءت الأساليب العربية.

ولم تأتِ الأساليب العربية بحذفه اعتباطًا، وإنَّما جاءت الأساليب العربية بحذفه في مواضع جاء الحذف فيها.

الحكم الثاني: من أحكام الفاعل: أنه مرفوع، ورفعه بعلامة الإعراب الأصلية، وهي الضمة إما ظاهرة، أو مقدرة، وإما بعلامة فرعية، كالواو نيابة عن الضمة في جمع المذكر السالم، أو في الأسماء الستة. كمثال قولك: هذا أخوك. هذا: مبتدأ، وأخوك: خبر، تقول في الفاعلية: جاء أخوك. فجاء: فعل ماض، وأخوك: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنَّه من الأسماء الستة.

الحكم الثالث: أنه موحد فعله، وقد أشار سيبويه، وأبو البقاء إلى ذلك، تقول: جاء الرجل، وجاء الرجلان، وجاء الرجال، فالفعل لم تلحقه علامة تثنية، أو جمع، وإن كان الفاعل مثنى أو جمع. يعني: كما تقول في الفاعل المفرد تقول في المثنى، والجمع. تقول: جلس الطالب، وجلسا الطالبان، فجملة "جلسا الطالبان" خاطئة على مذهب سيبويه، إلا أنَّها تصح على لغة أكلوني البراغيث.

فقد قال سبحانه: {ﮐ ﮑ ﮒ} [المنافقون: 1]، وقال: {ﭑ ﭒ ﭓ} [المؤمنون: 1]، ومعنى هذا: أنَّ الفعل لم تلحقه علامة تثنية، ولا علامة جمع أبدًا، وهذه هي اللغة الأعلى والأسمى، لكن الذين يقولون: "ضربوني قومك". كما قال سيبويه: هذه لغتهم وتُحترم، ومن أراد أن يحاكيهم إذا نزل بأرضهم، أهلًا وسهلًا.

أما إذا أراد أن يكتب، وأن يعلم اللغة فلا بد أن يعلمها على لغة القرآن الكريم؛ لأنها الأسمى والأعلى، هذا بالنسبة إلى القياس.

الحكم الرابع: تأخره عن الفاعل، وفيها خلاف بين الكوفيين والبصريين؛ حيث إنَّ البصريين يرون: أنَّ الفاعل لا بد أن يتقدّمه فعل أصليّ الصيغة تام، أي: ليس ناقصًا كـ"كان" وأخواتها، وأنه لا بد أن يتقدّم عليه، في جميع الأمثلة "أقبل الرجلُ"، و"قام زيدٌ"، و"مات زيدٌ" مثال أبي البقاء العكبري، و"اخضر النباتُ". لا بد أن يتقدّم الفعل، أو يتقدّم المضمن معناه {ﮨ ﮩ}، و{ﮰ ﮱ} في آية فاطر، لا أقول: ألوانه مختلفة. إنَّما: مختلف ألوانه.

وقد جوّز الكوفيون تقدمه على الفعل؛ أخذًا بقول الزباء:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ما للجمال مشيها وئيدًا | \* | أجندلًا يحملن أم حديدًا |

وهذا يدل على أنَّ الأصل: ما للجمال وئيدًا مشيها، وئيد: على وزن فعيل. ومشيها فاعل، وقد تقدّم. أهل البصرة ينكرون هذا الشاهد، ويقولون: لقد رُوي البيت بالنصب، ورُوي بالجر، فلا شاهد عندئذٍ. والخلاف في الرّفع. فيعربونه مبتدأ لخبر محذوف تقديره "يبدو ويئدًا"، ووئيدًا حال. أما أهل الكوفة فيقولون: هو فاعل تقدم على فعله. أما رواية الجر فإعرابها: بدل. كقوله تعالى: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ} [البقرة: 217] في "القتال" وهي بدل من الشهر، وهكذا.

الحكم الخامس: تأنيث الفعل مع الفاعل ونائبه: أيضًا من الأحكام أن الفعل معه: تلحقه علامة التأنيث، إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا غير مفصول عنه بفاصل، أو كان ضميرًَا مؤنثًا مجازيًّا أو حقيقيًّا، من أحكام الفاعل، وهذا يُعين على تفهّم فكرة أبي البقاء، وهي: أنَّ الفاعل والفعل كجزئي كلمة، أي: أنَّه من أحكام الفاعل تأنيث الفعل.

ما صلة هذا الفعل بالفاعل، إذن يعني: من أحكام الفاعل أنَّه مرفوع، إذن لا شأن للفعل به.

فمن أحكامه أنه موحّد فعله، على خلاف لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"، وهذا الحديث فيه كلام كثير، وأصله ((لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)).

فالذي حَدَث أن الناس تناسوا الجزء الأول من الحديث، فلم يقولوا: لله ملائكة يتعاقبون فيكم، وإنما بدءوا الحديث بقوله : ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) معنى هذا أنه مشى على لغة طيئ وأزد شنوءة؛ لأنَّه قال: "يتعاقبون فيكم ملائكة"، ولو أنه لم يمشِ على هذه اللغة، لقال: يتعاقب فيكم ملائكة، هذا خطأ. والحديث بعد التحقيق: هو هذا: ((لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وليس معناه يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) بتر الناس الجزء الأول، اقتضبوا الحديث فكان ما كان من دخوله في هذه المسألة.

الحكم السادس: تقدّم الفاعل على المفعول من حيث الأصل والرتبة: من أحكام الفاعل تقدمه على المفعول من حيث الأصل والرتبة، وقد يأتي الأمر على غير ذلك،كما ورد في القرآن الكريم: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ} [البقرة: 124] وتقدم المفعول على الفاعل وهذا كثير؛ لكن إذا حدث اللبس أو الخلل بالقاعدة، فلا يجوز. أما الحكم الأخير فهو: أنَّه يصحّ حذف فعله جوازًا إن أجيب به نفي، وهذه الفكرة مهمة، وهي من الأهمية بمكان تستطيع أن تضع لها عنوانًا، وهو حذف العامل، أو حذف الفعل جوازًا إن أُجيب به نفي. فلو قال شخص: ما قام أحد. فقام شخص آخر وقال: بلى زيد. أي: بلى قام زيد.

فما ذكر في السؤال لا يعاد في الجواب، يقول تعالى: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ} [النحل: 30] قالوا: خيرًا؛ لأنَّ في الآية "أنزل"، فـ"خيرًا" مفعول به لفعل محذوف مفسر بالمذكور، والتقدير: أنزل خيرًا.

كذلك قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه | \* | من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد |

الشاهد في البيت: بل أعظم الوجد، معناه: بل عراني، أو عرى قلبي أعظم الوجد، إذن كأن أعظم فاعل، ولكن لفعل محذوف؛ لأنه في جواب النفي لم يعر.

كذلك قوله تعالى: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ} [الزخرف: 87] الشاهد فيها: لفظ الجلالة ومعه الاستفهام؛ لأنهما مرتبطان. يعني: كأن الرسول  يقول: من خلقكم؟ يقولون: الله، وإعرابه فاعل، وفعله خلقنا، خلق: فعل ماض، ونا الفاعلين: مفعول به، ولفظ الجلالة فاعل.

يقول خالد الأزهري –رحمه الله- في (التصريح): "والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف" وذكر الآية {ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ} [الزخرف: 9] فقد جاءت بإثبات الفعل، وجاءت الآيتان الأخريان في سورة الأنعام بحذف الفعل، هي قوله تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ} [الأنعام: 63-64] قال: قل الله ينجيكم، وهو عكس ما قاله ربنا تعالى في سورة الزخرف من حيث الإعراب؛ حيث قال تعالى في سورة الزخرف: {ﯝ ﯞ} وبناء عليه فإن لفظ الجلالة "الله": فاعل. وفي سورة الأنعام يكون لفظ الجلالة في قوله {ﮜ ﮝ ﮞ} مبتدأ، وينجيكم: جملة في محل خبر المبتدأ.

أما عن قول النحاة في قوله تعالى: {ﮜ ﮝ ﮞ} جواب عن سؤال: من ينجيكم؟ والسؤال وارد في الآية قبلها. لكنه مبتدأ وليس بفاعل، فكيف يمكن الرّدّ على من يناقضنا بالقرآن، ويأتينا بسورة الأنعام ويقرأ علينا هاتين الآيتين، بعض النحاة قال: إنه فاعل قدم للاختصاص، وهذا رأي مرفوض جملةً وتفصيلًا؛ لأن الفاعل لا يتقدّم كما علمنا، وأنه إذا تقدّم صار مبتدءًا، وهذه مشكلة التناقض عند النحاة.

والحق أن الأزهري وتبعه الصّبّان بالطبع ونقل عنه: يقول الشيخ خالد الأزهري في (التصريح): والأحسن أن يقال: إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر؛ فالحمل عليها أولى، وإن كانت لا تُطابق جملة السؤال في الاسمية، يعني: من خلق، من أوجد، هذه جملة مبنيّة على الاسم، فإذا قلت: خلقني الله. خالفت الاسمية،أو خالفت جملة السؤال، لكنه كثير كأنه أراد -رحمه الله- أن يقول: ليبقى المبتدأ في سورة الأنعام على ما هو مبتدأ لا فاعل، وهو في آية الزخرف -على الكثير الغالب- في الفاعلية، وهذا تخريج حسن. وعلى هذا يكون التطبيق هكذا.

حين تقول في جواب سؤال من سألك: من خلقك؟ هذا سؤال جوابه بلا شك: اللهُ. فإعراب لفظ الجلالة هنا من الممكن أن يعرب على الوجهين السابقين: فاعل حذف فعله، والتقدير: خلقني اللهُ. أو مبتدأ، والتقدير فيه: الله خلقني، والأول أكثر هكذا. وما جاء في القرآن لا يسمى تناقض؛ إنَّما هذا من قبيل الاتساع في التخريج..

وقد أثار حول هذه المسألة الشيخ يس العليمي في حاشيته في قوله تعالى في الأنعام: {ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ} [الأنعام: 64] أن لفظ الجلالة مبتدأ، لكن الأول كثير، وذلك في الجزء الأول الصفحة الثالثة والسبعين بعد المائة الثانية بجانب التصريح؛ دفعًا لمن قال بعدم تقديم الفاعل، قوله: "لأنَّ الفاعل لا يتقدّم" هذا كلام الأزهري. هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني، فإنَّه ليس المراد بقولهم: تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص، أنه كان مؤخرًا وقدم، على أنَّه فاعل على حاله. بل المراد أنَّ المسند إليه إذا أتى به مقدّمًا كما في الآية؛ صحّ أن يكون فاعلًا معنًى. وهذا تمحل من الشيخ يس يعني: فرّ من الفاعل إلى المسند إليه، لكن تبقى المسألة واضحة في التناقض.

وخلاصتها ما ذكرناه من أنَّ المحذوف قد يكون فعلًا والموجود فاعل، وقد يكون المحذوف خبرًا والموجود مبتدأ. لا مشكلة على الإطلاق في هذا النحو، إذن نحن أمام مسألة فيها اتساع في اللغة، وفيها أكثر من تخريج.

فنحن نقرأ قول الله تعالى في ما أجيب به استفهام مقدر، يعني: من خلق؟ هذا استفهام محقق مذكور، لكن نقرأ قراءة ابن عامر، وقراءة أبي بكر: "فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ" [النور: 36، 37] "رجالٌ" مرفوعة، ولكن القراءة "يسبَّح" وليست "يسبِّح".

فـ"رجال" تعرب فاعل لفعل محذوف، تقديره: يسبحه فيها رجال. من ذلك قول ضرار بن نهشل: يرثي أخاه يزيد من الطويل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ليبكى يزيد ضارع لخصومة | \* | ومختبط مما تطيح الطوالح |

قال: ليبكَى يزيد، كما قال الله تعالى: {ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ} كأن سائلًا سأل ضرار، وقال له: من يبكي أخاه؟ فقال: ضارع لخصومة. أي: ذليل مسكين كان يزيد يعطيه ويقويّه، ومختبط مما تطيح الطوائح، كان يزيد يحميه ويأويه؛ إذن ضارع: فاعل لفعل محذوف تقديره: يبكيه.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ